حول تعريف العامل والفلاح

لكى نصون الدعامة الرئيسية.. لديمقراطية الشعب العامل

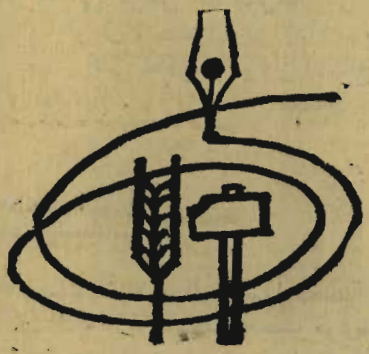

د. اسماعيل صبرى عبد الله

لقد جاء بيان ٣٠ مارس بعد تسعة شهور من مناقشات طويلة تناولت فيما تناولت تجربة الديمقراطية فى مصر . وحسم البيان ، بين ما حسم من قضايا ، جوهر تلك التجربة ومحتواها الاجتماعى واسلوب سيرها . وكان الخط العام الذى حكم ما جاء فى البيان ان ديمقراطية الشعب العامل التى حدد الميثاق معالمها الرئيسية سليمة فى جوهرها ، وان قضية الساعة هى تحريرها مما فرض عليها من قيود ، وتخليصها مما علق بها من شوائب وعلاج ماشابها فى التطبيق من نواقص خطيرة كادت تذهب ببعض من اهم ملامحها الايجابية .

والوضع الخاص الذى جعله الميثاق للفلاحين والعمال فى تجربة ديمقراطية الشعب العامل يشكل احدى دعاماتها الرئيسية التى لا يمكن الحديث عنها الا فى ضوء ذلك الدور(١). ويبرز هذا الدور الخاص للفلاحين والعمال داخل تحالف قوى الشعب العاملة فى اربعة مجالات هامة :

- نص الميثاق على ان يكون ٥٠٪ على الاقل من اعضاء التنظيمات الشعبية السياسية بما فيها مجلس الامة من الفلاحين والعمال .
- تمثيل العمال فى مجالس ادارة شركات القطاع العام .

(١) انظر فى تحليل خاصى ديمقراطية الشعب العامل « الطليعة » ١٩٦٧ ـ العدد العاشر ـ « ديمقراطية الشعب العامل فى التطبيق »

● النص على ان يكون اربعة اخماس اعضاء مجالس ادارة الجمعيات التعاونية من الفلاحين الذين لا يحوزون اكثر من خمسة افدنة .

● نص قانون الاتحاد الاشتراكي على ان يكون ٥٠٪ على الاقل من اعضاء لجان العشرين من العمال والفلاحين .

وقد كان هذا الوضع الخاص للفلاحين والعمال محل حملة عنيفة من الدوائر الرجعية انساقت اليها بعض العناصر الوطنية الشريفة . ولكن بيان ٣٠ مارس جاء حاسما وقاطعا فى التمسك بهذه الدعامة الرئيسية من دعامات ديمقراطية الشعب العامل . بل لقد طالب جمال عبد الناصر بان ينص عليها الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة .

لماذا هذا الوضع المتميز ؟

ولذلك فانه ليس من التزيد أن نعود الى الحديث عن الحكمة التى تكمن وراء هذا الوضع المتميز للعمال والفلاحين . والحق ان الميثاق قد اجاب على كل الاسئلة التى يمكن ان تثار بهذا الشأن حين قال عن الفلاحين والعمال « **هى القوى المكونة للاغلبية ، وهى القوى التى طال استغلالها ، والتى هى صاحبة مصلحة عميقة فى الثورة ، كما انها بالطبيعة الوعاء الذى يختزن طاقات ثورية دافعة وعميقة بفعل معاناتها للحرمان** » .

فاول مبرر للوضع الخاص للعمال والفلاحين داخل تحالف قوى الشعب العاملة هو انهم يمثلون الاغلبية الساحقة للشعب . ويكفى ان نسوق دليلا على ذلك من آخر بيانات احصائية اصدرها الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء . سكان الريف عندنا يبلغ عددهم ١٧ر٧ مليون نسمة ، وعدد من يملكون منهم ارضا زراعية تزيد مساحتها عن خمسة افدنة ١٧٨ الف نسمة فقط . واذا فرضنا ان عدد التجار واصحاب المهن الحرة والموظفين المقيمين بالريف يمثل ضعف هذا العدد أو ضعفيه ، فاننا نجد أن بالريف اكثر من ١٧ مليونا لا يملكون شيئا أو يملكون خمسة افدنة فاقل . **اى ان الفلاحين الذين يعتمدون على العمل اليدوى يمثلون وحدهم ٦٠ ٪ من مجموع سكان الجمهورية (٢)** فاذا اضفنا الى ذلك العمال اليدويون والحرفيون فى المدن واسرهم لارتفعت النسبة الى اكثر من ٨٠٪ على اقل تقدير . وبذلك يتضح المعنى الديمقراطى العميق لاشتراط الا يقل نصيب العمال والفلاحين عن ٥٠٪ من مقاعد التنظيمات السياسية المنتخبة . ان الديمقراطية فى ابسط تعريف لها هى حكم الاغلبية . والنسبة التى حددها الميثاق اقل بدون ادنى شك من الاغلبية الحقيقية التى تكونها هاتان القوتان من قوى الشعب العاملة . **ولا يجوز ان يعترض احد على هذا الوضع باسم انتشار الامية بين العمال وخصوصا بين الفلاحين . فمثل هذه الدعوى معادية تماما للديمقراطية . وحتى فى اطار الديمقراطية الغربية التى هى التعبير السياسى عن النظام الراسمالى سقطت منذ امد طويل كل القيود التى فرضتها البرجوازية على حق الانتخاب** ، ومن المعروف ان النظم الديمقراطية الغربية كانت تشترط فى البداية « **نصابا ماليا** » ، لمزاولة حق الانتخاب ، اى تؤمن قدرا ادنى من الملكية لدى المواطن حتى يباشر اول وابسط الحقوق السياسية . وازاء سخط الجماهير سرعان ما اصبح « **النصاب الثقافى** » يغنى عن النصاب المالى . ولكن الكتاب الديمقراطيين اوضحوا ان النصاب الثقافى هو فى حقيقته نصاب مالى ، اذ لا يتلقى العلم الا من يملك اهله من المال مايمكنهم من الانفاق عليه . وقد ناضلت الجماهير حتى حصلت بالفعل على حق الاقتراع العام فى بلد مثل انجلترا او فرنسا فى وقت كانت الامية مازالت متفشية بين العمال والفلاحين ، **ولهذا فان كل من يقف ضد الحق السياسى للعمال والفلاحين يعادى الديمقراطية فى ابسط اشكالها ولا يحق له ان يتكلم عنها او يدعى التمسك بها** . ويسأل البعض عن حسن النية : ولكن لماذا تنفرد بلادنا بنظام الاحتفاظ بنسبة معينة للعمال والفلاحين ؟ والرد على هذا السؤال مستمد من واقع الحياة السياسية فى بلادنا . فلو كنا قد اخذنا بمبدأ تعدد الاحزاب وكان لدينا بالفعل حزب للعمال والفلاحين ملتحم بالجماهير ، لما كانت هناك حاجة لمثل هذا النص . فمثل ذلك الحزب يكون قادرا على انتزاع الاغلبية الساحقة فى اى انتخابات لا سيما بعد تصفية مراكز الاقطاع ورأس المال الكبير وحرمان الرجعية

---

(٢) الكتاب السنوى للاحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة ـ يونيو ١٩٦٧ ـ

من قوة المال التي تؤثر بها على الانتخابات في الدول الرأسمالية . وصيغة الاتحاد الاشتراكي كتحالف لقوى الشعب العاملة تستهدف توفير الاطار الصالح لحل قضايا الصراع الطبقي بين تلك القوى بالطرق السلمية ، ومن ثم كانت ضرورة ضمان قدر ادنى من التمثيل للفلاحين والعمال حتى لا تسيطر على التحالف وعلى كل الاجهزة التي تنبع منه القوى الاخرى التي لها من الدراية بالشئون السياسية ، ومن التعليم اسلحة قوية ، **أن الاغلبية التي يكونها الفلاحون والعمال هي المبرر الاساسي لنسبة ٥٠ ٪ ، وهي مبرر ديمقراطي لا يمكن الطعن فيه .**

ولكن ثمة مبررا ثانيا يجعل من الوضع المتحيز للفلاحين والعمال ضمانا لاستمرار الثورة وتأكيد محتواها الاجتماعي . فهؤلاء هم الفقراء الذين لا امل لهم الا في الاشتراكية ، الذين لم يعرفوا الاستغلال الا كضحايا له ، الذين لا يجذبهم الى الرأسمالية روابط قديمة او حنين كأس ، او تعلق بامل زائف . انهم اشتراكيون بحكم وضعهم الطبقي وتمردهم على ما يقع عليهم من استغلال. وهم حين يتبنون الفكر الاشتراكي لا يعانون اي تناقض بين موقفهم الفكري ووضعهم الاجتماعي. وهذا ما عبر عنه الميثاق بان لهم مصلحة عميقة في الثورة ، وما اكده جمال عبد الناصر في حلوان حين قال انهم «اصحاب المصلحة الاولى في الثورة»

واخيرا ، ان الثورة نضال . وطريق الثورة وعر يتطلب فيمن يضرب فيه جلدا ومثابرة، وقدرة على التضحية ، وصبرا وطول نفس ، واصرارا يفوق كل المصاعب والنكسات . ومن اقدر على ذلك من الفلاحين والعمال الذين عانوا صنوف الحرمان وعبروا محن القهر والاستغلال ؟ ان عودهم لاصلب ، وان اصرارهم على المستقبل المشرق لا يعدله الا آلام الماضي . انهم لم يفقدوا في طريق الثورة شيئا ، وأن امامهم الغد السعيد، انهم كما يقول الميثاق « الوعاء الذي يختزن طاقات ثورية دافعة وعميقة بفعل معاناتها للحرمان » . **ولكل هذا فانه لا اشتراكية بغير العمال والفلاحين ولا يستقيم منطق من يؤكد انه اشتراكي ولا يرحب بالدور الخاص للعمال والفلاحين .**

الفلاحون والعمال هم من يعملون بأيديهم

وحتى يكتسب الدور الخاص للفلاحين والعمال في الواقع كل دلالته السياسية التي ارادها الميثاق

لا بد من ان يكون تعريف الفلاح والعامل من الدقة بحيث لا يسمح بتسرب الفئات الاخرى الى القدر الادنى المحتفظ به لهاتين القوتين من قوى الشعب العاملة . وفي ضوء التجربة التي تمت سنتي ١٩٦٣ و ١٩٦٤ ثار جدل كثير حول تعريف الفلاح وتعريف العامل ، مما جعل من الضروري ان تتدخل القيادة الثورية لحسم هذا الموضوع قبل انتخابات الاتحاد الاشتراكي التي ستجرى في اخطر ظروف مرت بها بلادنا في تاريخها الحديث.

ونقطة البدء هنا هي التعريف الذي وضعته سنة ١٩٦٢ « لجنة المائة » المنبثقة عن المؤتمر الوطني للقوى الشعبية . وقد نص تعريف « لجنة المائة » للفلاح على انه المقيم بالقرية والمشتغل بالزراعة، على ألا يزيد ما يحوزه عن ٢٥ فدانا . واول ما يلفت النظر في هذا التعريف هو عدم الاشارة الى الفلاحين المعدمين او العمال الزراعيين . **فالملايين من عمال التراحيل لم يستوقفوا لجنة المائة** وقد يقال ان العمال الزراعيين عمال تضمهم نقابات تنتمي الى الاتحاد العام للنقابات . ولكن تكوين هذه النقابات لم يتم الا في النصف الثاني من ١٩٦٤ ، اي انها لم تكن موجودة حين كانت لجنة المائة تضع تعريفها الشهير . ومهما يكن من اعتبار الفلاحين المعدمين عمالا ، فان واقع الانتخابات يجعل منهم جزءا لا يتجزأ من حياة القرية ، ومن ثم لابد من التنويه بوضعهم وابراز الدور الذي يجب ان يلعبوه في التنظيمات السياسية . والامر الثاني الذي يسترعي الانتباه ويثير التساؤل هو حد الخمسة وعشرين فدانا . فلماذا خمسة وعشرين وليس عشرين او خمسة عشر او ثلاثين ؟ ما هو المعيار الموضوعي الذي سمح للجنة بهذا التحديد ؟ عبثا نبحث عن تفسير مقنع لذلك الاختيار ، في غير المصالح الطبقية المحددة لبعض فئات سكان الريف . **ان الفارق الكيفي الوحيد بين سكان الريف هو العمل اليدوي . فالمزارعون فريقان : فريق يفلح الارض، وينحني على الفاس يساعده افراد أسرته ، وفريق لا يخرج الى الحقل الا رافعا الشمسية ، ليراقب الفلاحين الاجراء الذين يفلحون لحسابه .** اما غير ذلك ففروق كمية لا تغير الوضع الطبقي تغييرا جذريا . فليس ثمة فرق في الوضع الطبقي بين من يملك عشرين فدانا ومن يملك اربعين فدانا ، فكلاهما لا يعمل بيده ، بل يعتمد على العمل الاجير .

ولهذا فان التعريف الوحيد المقبول علميا هو ان نقول ان الفلاح هو من يفلح الارض بيده .

ويدخل في هذا التعريف الفلاح المعدم الذى لايملك الا قوة عمله . كما يدخل فيه الفلاح الفقير الذى يملك او يستاجر فدانا او بعض فدان ويعمل بالاجر فى حقل غيره ليستكمل قوته . ويدخل فيه كذلك من يملك ثلاثة او اربعة افدنة يزرعها بيده وتستوعب عمله وتغنيه عن ان يعمل لدى الغير . وقد دل استقراء اوضاع الريف فى مختلف انحاء الجمهورية على ان مساحة خمسة افدنة هى اقصى ما يمكن ان تزرعه اسرة الفلاح دون ان تستعين بعمل الغير بشكل منتظم .
وهذا التحديد ، ككل تحديد لظاهرة اجتماعية واقتصادية برقم معين ، قد يبدو مرتفعا فى بعض المناطق ومنخفضا فى مناطق اخرى . كما انه قد يثور التساؤل حول من يملك ستة افدنة .. الخ ولكن التحديد سليم فى جوهره ، صالح فى الغالبية العظمى من الحالات . وعلى اية حال فلابد من تحديد رقمى فى مثل هذه الظروف . وقد صادفتنا مشكلة مماثلة عند تحديد الحد الاعلى للملكية الزراعية حين اثار البعض التفاوت فى خصوبة الارض . **ومن ناحية اخرى لا يدخل فى تعريف الفلاح من يملك خمسة افدنة او اقل ولكنه لا يفلحها بيده لانه يمارس تجارة او مهنة حرة او لانه موظف او لانه لا يقيم بالقرية اصلا ... الخ .**

اما من يحوز اكثر من خمسة افدنة فهو ضمن الراسمالية الوطنية ، وهنا يجب ان نؤكد ان صفة الراسمالية الوطنية ليست عيبا ، فالراسماليون الوطنيون احدى قوى الشعب العاملة . ولهم مكانهم فى تحالف تلك القوى ، ومن ثم فليس ما يدعو الى التهرب منها . كذلك لا ينبغى ان ناخذ بالمفهوم الساذج للراسمالى ، فلا نعد من الراسماليين الا كل غنى واسع الثراء . فالتعريف العلمى للراسمالى هو انه الشخص الذى يملك من وسائل الانتاج ما يزيد عن قدرته فى العمل بيديه ، وما يجعله بالتالى يعتمد على عمل الغير الاجير . ويمكن بعد ذلك ان يكون الراسمالى صغيرا ، او متوسطا ، او كبيرا على حسب مقدار ما يملك من وسائل الانتاج ، وهى فى الزراعة الارض اساسا .

وأى توسع فى تعريف الفلاح بهذه الحكمة التى ارادها الميثاق . وقد دلت التجربة على ان تعريف لجنة المائة قد ادى عمليا فى اغلب الاحوال الى ان تكون المقاعد فى الهيئات المنتخبة عن الريف فى يد الراسمالية الوطنية وحدها تقريبا . فنصفها بين من يحوزون ٢٥ فدانا او اقل والنصف الاخر بين من يحوزون اكثر من ذلك . وفى مجلس الامة جاء ممثلو الفلاحين — فيما عدا عددا محدودا من المنتخبين فى مناطق الاصلاح الزراعى — ممن يملكون اكثر من خمسة افدنة ، اى من الراسمالية الوطنية .

اما بالنسبة للعامل فقد اخذت « لجنة المائة » بالتعريف النقابى الذى يدخل فى مفهوم العامل كل من دخله الاساسى اجر باستثناء المديرين . وهذا المفهوم له مبرراته فى العمل النقابى . فالمهمة الرئيسية للجنة النقابية هى الدفاع عن حقوق العاملين والسهر على تطبيق تشريعات العمل والتفاهم مع الادارة حول ظروف العمل ، ونظم المكافآت والخدمات التى تقدمها الشركة .. الخ . ولذلك من الطبيعى ان ينتظم فى صفوفها كل العاملين الا من يتكون منهم الادارة .

اما فى مجال العمل السياسى فليس ثمة ما يبرر التمسك بهذا التعريف ، **بل على العكس ان التعريف النقابى يؤدى عملا الى حرمان العمال من النسبة التى نص عليها الميثاق . وهو من ناحية اخرى يلغى التمثيل المستقل للمثقفين باعتبارهم احدى قوى الشعب العامل التى يتكون منها التحالف ..**
فالميثاق لم يقصر مفهوم المثقف على الادباء والفنانين ، فاولئك اقلية فى المجتمع لا يمكن ان تكون احدى القوى الاجتماعية ، وانما كان يقصر ما يسمى احيانا « الكادحين الذهنيين » اى الذين يعيشون مما يحصلون عليه من اجر مقابل عملى ذهنى يبذلونه . فتعبير المثقفين يشمل مانسميه المهنيين الى جانب الادباء والفنانين والعلماء واساتذة الجامعات . والمهندسون والاطباء والمحاسبون ورجال القانون الذين يعملون فى شركات القطاع العام ليسوا عمالا بالمعنى الذى قصد الميثاق توفير الحماية له . وهم لم يكونوا اصلا بحاجة الى حماية عن طريق نص خاص يحفظ لهم نسبة بقية من التمثيل ، لان لهم من وضعهم الثقافى والاجتماعى ما يفتح امامهم فرص الانتخاب واسعة . ومن استبعاد الاقطاع وراس المال الذى كان يتحكم فى تلك الشركات اصبح النفوذ والمكانة لاولئك الفنيين الذين يهيمنون على القطاع العام .

ونفوذهم على العمال يتيح له فرصة الفوز بالمقاعد التى كانت قديما من نصيب اصحاب راس المال . وفى انتخابات مجلس الامة سنة ١٩٦٤ تقدم كبار المسئولين عن القطاع العام بصفتهم من الراسمالية الوطنية ، وتقدم من يليهم من موظفى الشركات باعتبارهم عمالا ، ولم يتقدم احد بصفته من المثقفين ... ! وليس بعد هذا دليل على فساد تعريف العامل .

ان العامل الذى قصد الميثاق توفير نسبة خاصة له هو ذلك الذى لو تركت الامور على تلقائيتها لحرم من حقه المشروع ، هو **العامل اليدوى** . والتعريف العلمى للعامل هو من لا يملك الا قوة عمله اليدوى . اما العمل الذهنى فمازال حتى ثمرة انفاق راسمالى فى تحصيل العلم ، ومازال يمثل نوعا من راس المال . واعلاء قيمة العمل . باعتبارها كبرى القيم الاجتماعية الذى دعا اليه بيان ٣٠ مارس يقتضى تمجيد العمل اليدوى والتخلص من تراث الاقطاع والراسمالية فى ازدرائه والتعالى عليه .

وقد يثير البعض وضع « صغار الموظفين » . ونحن نقول ان الامر ليس امر « كادر » او تسمية، وانما العبرة بالممارسة الفعلية للعمل اليدوى او العمل الذهنى . فمن يعمل بيده هو العامل بالمعنى المقصود فى الميثاق ، ومن يعمل بذهنه وما اكتسبه من التعليم مثقف يدخل ضمن قوة اخرى من قوى الشعب العاملة . ان التعريف النقابى للعامل قد ادى الى ان يكون ممثلو العمال فى مجلس الامة فى غالبيتهم من الفنيين والاداريين ، ادى الى سيطرة « الموظفين » سيطرة كاملة على الحياة السياسية داخل وحدات الانتاج . ولم يكن غريبا بعد ذلك ان يكون اهتمام لجان العشرين بأمور الانتاج محدودا لان العمال هم الصق الناس بالانتاج واقدرهم على الاحساس بقضاياه وبمشكلاته وعلى ابتكار الحلول الملائمة لها .